

تطوير الدراسات العليا

مقدمة

تؤكد الدراسة المتعمقة للدول التي قطعت شوطا كبيرا في التنمية على أن الجامعات ومراكز البحث العلمي تلعب دورا محوريا متزايدا في توفير أدوات تقدم الدول، وان طفرة التنمية التي تحدث في أي مجتمع تركز على منهجية واضحة ومحددة وهي الاستثمار وتنمية رأس المال البشرى بما في ذلك تطوير التعليم العالي والدراسات العليا كحلقة هامة في سلسلة تحقيق التقدم المنشود. وبناء عليه، فقد أولى الحزب أهمية خاصة لتطوير الدراسات العليا في مصر.

وتأتي قضية تطوير الدراسات العليا على قائمة قضايا تطوير التعليم العالي في مصر لارتباطها الوثيق بالبحث العلمي من ناحية، و بالتنمية الشاملة في المجالات المختلفة من ناحية أخرى. لذا فإن تطوير الدراسات العليا سوف ينعكس إيجابيا على المجتمع سواء بالتصدي العلمي المدروس لمشاكله أو بالسعي نحو تقدمه وتطويره على أسس دائمة وممتينة.

ونظرا لسيطرة الاتجاهات الأكاديمية النظرية على التعليم ما بعد الجامعي في مصر وتهميش الجوانب التقنية والفنية، فإن مشاركة الدراسات العليا في مواجهة مشاكل التنمية قد ضعفت، و باتت تنتج كوادر وتخصصات لا يحتاجها السوق ولا تخدم قضايا التنمية. وقد ساهم ذلك في نمو ظاهرة الاعتماد على الاستيراد شبه الكامل من الخارج لتنفيذ كثير من المشروعات، وتعرض عدد كبير من المشروعات المصرية لمشاكل التقادم التكنولوجي وعدم القدرة على التنافس العالمي. وحتى تستعيد قطاعات التنمية في مصر قدرتها التنافسية فإنه يجب أن تحدث نقلة نوعية في توجهات الدراسات العليا لتكون محورا للتقدم التكنولوجي والابتكار والتحول نحو آفاق العالمية للاستفادة من فرص التنمية المتاحة.

وصف الوضع الراهن:

تتمتع الدراسات العليا ومنظومة البحث العلمي في مصر بدعم سياسي ملحوظ في السنوات الأخيرة مع وجود هيكل ضخم من أعضاء هيئة التدريس والباحثين القابلين للتدريب. كما أن مصر عقدت العديد من الاتفاقيات الثنائية والإقليمية والدولية في المجالات العلمية والبحثية المختلفة مما أتاح لعلمائها تبادل الخبرات مع الجامعات ومراكز البحوث العالمية.

بالإضافة إلى ذلك فإن هناك تزايداً في الاهتمام والتركيز على دور الدراسات العليا في بناء الكوادر اللازمة لتنمية مجالات البحث والتطوير، ولقد ازدادت أعداد

المقيدين في الدراسات العليا خلال الأعوام الثلاث الماضية حيث ارتفع عدد الخريجين من حوالي ٢٨ ألف خريج عام ٢٠٠٠/٩٩ إلى ما يقرب من ٤٣ ألف خريج عام ٢٠٠٢ / ٢٠٠٣ بمعدل زيادة مقدارها ٥٥% ، وذلك كما هو موضح في الجدول التالي:

توزيع المقيدين بالدراسات العليا وفقاً للجامعة ونوع الدرجة العلمية
عام ٢٠٠٣/٢٠٠٢

| النسبة من المقيدين بالدراسات العليا في كل جامعات مصر (%) | دكتوراه (%) | ماجستير (%) | دبلوم (%) | الجامعة |
|----------------------------------------------------------|-------------|-------------|-----------|-------------|
| ١١,٧ | ١٣ | ٣٧ | ٥٠ | القاهرة |
| ١٠,٤ | ١٦ | ٢٥ | ٥٩ | الإسكندرية |
| ١٩,١ | ٩ | ٢٢ | ٦٩ | عين شمس |
| ٦,٣ | ١٤ | ٢٤ | ٦٢ | أسيوط |
| ٩,٠ | ١١ | ٣٢ | ٥٧ | طنطا |
| ٥,١ | ١١ | ٢٦ | ٦٣ | المنصورة |
| ٢١,٤ | ١١ | ٢٠ | ٦٩ | الزقازيق |
| ٨,٣ | ١٤ | ٦٠ | ٢٦ | حلوان |
| ٢,٤ | ٣ | ١٢ | ٨٥ | المنيا |
| ١,٥ | ٧ | ٤٦ | ٤٧ | المنوفية |
| ٢,٥ | ١٢ | ٣١ | ٥٧ | قناة السويس |
| ٢,٤ | ٤ | ١١ | ٨٥ | جنوب الوادي |
| ١٠٠ | ١١ | ٢٨ | ٦١ | الإجمالي |

المصدر: موقع وزارة التعليم العالي، ٢٠٠٣.

أما بالنسبة لتوزيع الطلاب طبقاً لنوع الشهادة التي تمنح، فإن أغلب التركيز يكون للحصول على درجة الدبلوم العالي بنسبة ٦١% تليها درجة الماجستير بنسبة ٢٨% ثم تأتي درجة الدكتوراه بنسبة ١١% . وعلى الرغم من ذلك، فإن الحزب يرى أن الدراسات العليا مازالت تواجه عدداً من التحديات يمكن حصرها في ثلاث مجموعات رئيسية كما يلي:

أولاً: تحديات استراتيجية:

وتتمثل فى غياب استراتيجية قومية واضحة للدراسات العليا وضعف ربط بحوث الدراسات العليا بأهداف التنمية، و عدم وجود استراتيجية لتسويق الإنتاج العلمي، مع تغلب التخصصات النظرية.

ثانياً تحديات تنظيمية و فنية:

من أهم التحديات التنظيمية و الفنية غياب الربط بين الدراسات العليا و القطاعات الإنتاجية و الخدمية، و عدم وجود قاعدة معلومات قومية عن الدراسات يمكن الرجوع إليها، و كذلك عدم توفر عدد كاف من المكتبات الإلكترونية كمرجعية، علاوة على ذلك، فإن قصور الوعي بحقوق الملكية الفكرية و براءات الاختراعات و تعقد اجراءات التسجيل المحلى وتكلفة التسجيل الدولي أفقد الكثير من البحوث قيمتها.

و يضاف إلى ذلك ارتفاع تكلفة النشر العالمي مع عدم الاعتراف العلمي الدولي بالعديد من الدوريات المصرية مما يؤدي إلى صعوبة إدراج الأبحاث المصرية في منظومة الاستخدام العالمي للبحوث. ويصاحب ذلك قلة توافر الأجهزة المتطورة والمعامل المتخصصة في مختلف مجالات العلوم . وأخيراً، فإنه من أهم التحديات الفنية التي تواجه الدراسات العليا عدم مواكبة تخصصاتها للتطورات العالمية الحديثة .

ثالثاً تحديات تمويلية :

وتتركز فى ضعف الموازنة المخصصة للدراسات العليا من الدولة ، و ضعف المشاركة المجتمعية بوجه عام فى هذا التمويل. كما أن الأعداد المتزايدة من الطلبة الملتحقين بالدارسات العليا لا يسدّدون تكلفة الدراسة، فى الوقت الذى لا يقابلها عدد مناسب من البعثات الداخلية المتاحة التي يسدّد تكلفتها المؤسسات أو الوزارات الباعثة لهؤلاء الدارسين ، كذلك فإن التمويل المتاح من موازنة الدولة و المخصص للبعثات الخارجية للدارسين لا يحقق حتى الآن سياسات الحزب المعلنة عام ٢٠٠٢ / ٢٠٠٣ ، بمضاعفة أعداد المبعوثين إلى الخارج خلال ٥ سنوات ، بل إن التغيرات التي طرأت على أسعار العملة المصرية قد ضاعفت من هذا الضغط وأدت إلى نقص عدد المبعوثين فى العام الماضى .

وبالرغم من أن هناك تمويل من المنح والمساعدات الدولية لعدد من الدارسين فى الدراسات العليا، فإنها تمثل نسبة ضئيلة من الموازنة المخصصة للدراسات العليا،

و قد يكون عدم الاستخدام الأمثل لما هو متاح من هذه المنح أحد التحديات الواجب مواجهتها.

السياسات المقترحة

يتبنى الحزب مجموعة من السياسات لتطوير الدراسات العليا في مصر لكي تواكب توجه الحزب والدولة نحو مجتمع المعرفة، وفيما يلي عرض لهذه السياسات:

أولاً: سياسات التطوير المؤسسي

- ١- وضع استراتيجية قومية واضحة للدراسات العليا في مصر تحقق لها قدراً أعلى من التنافسية العالمية.
- ٢- تأكيد حرية الجامعات في وضع و تطوير نظم الدراسات العليا بما في ذلك نظم القبول ونوعية التخصصات والشهادات التي تمنحها ونظم الإدارة والتقويم ومصادر التمويل .
- ٣- الاستفادة من الموارد البشرية في مؤسسات التعليم العالي و فتح قنوات اتصال مع المراكز العالمية للدراسات العليا والبحوث.

ثانياً: سياسات التطوير العلمي

- تطبيق نظام الساعات المعتمدة في الدراسات العليا لإتاحة المرونة اللازمة للنظام.
- تشجيع البرامج العلمية المشتركة بين الكليات المختلفة مع إعطاء درجة أعلى من المرونة للطلبة و أعضاء هيئة التدريس للتنقل بين الجامعات المختلفة.
- تطوير نظم القبول والدراسة بما يسمح بإدخال معايير جديدة في منهج القبول والدراسة و نظم الإشراف و نظم الحكم على الرسائل بما يتماشى مع النظم العالمية الحديثة، والالتزام الجاد بقبول طلاب الدراسات العليا بناء على قدرات المؤسسة التعليمية التي تخضع للاعتماد وضمان الجودة، والتي يجب أن تلتزم بأعداد محددة من الطلاب .
- وضع خطط طويلة المدى يحدد فيها أعداد المقبولين في الدراسات العليا وفقاً لاحتياجات متطلبات المجتمع وعملية التنمية وقدرات المؤسسات التعليمية.

ثالثاً: سياسات التمويل

- دعم الاستقلال المالي للكليات والجامعات، من خلال توفير قدر أكبر من الحرية لهذه المؤسسات في زيادة وتنويع مصادر دخلها وفي تحديد

- احتياجاتها من العاملين وأعضاء هيئة التدريس والمزايا الممنوحة لهم، وكذلك أعداد المقبولين سنويا وتكلفة الدراسة بها.
- تحويل الدراسات العليا في الجامعات من خدمة تعليمية مجانية إلى خدمة لها تكلفة واجب سددها إما من الطالب أو الجهة الباعثة له أو من خلال منح دراسية تمنح للمتميزين .
- تنمية وسائل التمويل المختلفة الموجهة إلى طلاب العلم عموماً و الدراسات العليا خاصة من خلال نظم جديدة و مبتكرة بدون فوائد، أو بفوائد منخفضة على مدى طويل وربط السداد بالتوظيف.
- التوسع في إتاحة فرص الدراسات العليا من خلال برامج تعليمية متنوعة تدرس من خلال نظام الساعات المعتمدة في الجامعات المختلفة مع الاستخدام الأمثل للتعليم عن بعد بوسائله المتعددة لتحقيق هذه السياسة .

متطلبات النجاح:

- التأكيد على أهمية مشاركة الحكومة وقطاعات المجتمع الأهلي والمدني في استراتيجية تطوير الدراسات العليا واحتياجات المجتمع .
- تصميم وتقديم برامج متنوعة للدراسات العليا تتوافق مع التطور العالمي بما يخدم الاحتياجات المتعددة لخطط التنمية الشاملة ومجتمع المعرفة.
- الاستفادة من تكنولوجيا المعلومات وتطبيقاتها في تطوير برامج الدراسات العليا.
- استمرار الإطلاع على التجارب الدولية الناجحة في مجال تطوير برامج الدراسات العليا.
- تشجيع ظهور مصادر تمويل متنوعة وغير تقليدية لطلاب العلم على غرار ما يحدث في العالم .

الجهات المنوط بها تنفيذ سياسات التطوير:

- الجامعات والكليات بأقسامها العلمية المختلفة.
- مجلس الشعب.
- وزارة التعليم العالي والمجلس الأعلى للجامعات والمجلس الأعلى للجامعات الخاصة.
- وزارتي الإعلام والثقافة.
- الأحزاب السياسية.
- المؤسسات والهيئات الدولية الداعمة لخطط التطوير..
- مؤسسات المجتمع المدني .

لتحقيق طفرة في الدراسات العليا يقترح المشروع الاسترشادي التالي:

.

-
-

.

-

"

"

-
-
-
-
-

-

.

-
-
-

.

-

-

.

:

:

.

"

"

.